الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٣
المعقودة يوم الأربعاء
٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد فلتشيس آشر (نيكاراغوا)

المحتويات

انتخاب نائب للرئيس

تنظيم الأعمال

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة منه وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.3
27 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

انتخاب نائب للرئيس

١ - الرئيس: أحاط اللجنة علما بأن مجموعة دول أوروبا الشرقية قد رشحت السيد موسس أبليان (أرمينيا) لتولي مهام النائب الثاني لرئيس اللجنة. ونظرا لعدم وجود مرشحين آخرين، اقترح على اللجنة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - انتخب السيد موسس أبليان (أرمينيا) نائب للرئيس بالتزكية.

تنظيم الأعمال

٤ - الرئيس: أحاط اللجنة علما بأن المكتب قد عقد يوم الجمعة الماضي اجتماعا درس فيه تفاصيل شتى متصلة ببرنامج عمل اللجنة كانت قد بقيت دون البت فيها في الدورة السابقة. فأولا، سوف تتولى اللجنة الخامسة دراسة البند ١١٧، وعنوانه "تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة"، خلال الأسبوع ١٦ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وثانيا، فيما يتعلق باقتراح هولندا إدراج مسألة النصيب المقرر لاشتراك الجمهورية التشيكية والسلوفاكية في البند ١٣٨، وعنوانه "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، قرر المكتب إرجاء النظر في هذه المسألة، بوصفها بندا فرعيا للبند ١٣٨، كيما يتسنى إجراء المزيد من المشاورات في هذا الشأن. وأخيرا، فيما يتعلق بالاقتراح المقدم من كوبا والمكسيك والهند بأن تجري اللجنة السادسة أيضا دراسة لتقرير الأمين العام عن إصلاح نظام العدل داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة، يوصي المكتب رئيس اللجنة الخامسة بتوجيه رسالة إلى زميله في اللجنة السادسة راجيا منه دعوة لجنته إلى دراسة التقرير المذكور لتحديد ما قد يترتب من آثار قانونية على مشروع الأمين العام لإصلاح نظام العدالة داخل الأمانة العامة. أما اللجنة الخامسة فلسوف تعكف، في غضون ذلك، على دراسة الآثار الإدارية والمالية المترتبة على التقرير المذكور.

٥ - السيدة بنيا (المكسيك): أوضحت أن وفدها لا يذكر أنه قد أبدى رأيه بشأن ضرورة إصدار اللجنة السادسة حكما فيما يتعلق بالتقرير المذكور للأمين العام، وأن وفدها يرى أن اقتراح استشارة اللجنة السادسة على هذا النحو اقتراح بغير أساسي.

٦ - السيدة شنوك (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تشاطر ممثلة المكسيك الرأي.

٧ - السيدة رودريغس أبسكال (كوبا): أعربت من جهتها عن تأييد اقتراح المكتب.

٨ - الرئيس: في ضوء عدم الاتفاق بشأن هذه المسألة، اقترح مواصلة المشاورات مع الوفود وإرجاء البت في هذه المسألة.

٩ - وقد تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

١٠ - الأمين العام: قال إنه يتكلم أمام اللجنة الخامسة، بصفته أعلى موظف إداري في المنظمة، ليقدم مشروع ميزانيته البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأوضح أن هذا المشروع يمثل جهدا جديدا تبذله الأمانة العامة في سبيل تقليل الاحتياجات من الموارد إلى أدنى حد. وفي الوقت ذاته، يرمي هذا المشروع إلى ضمان الكفاءة في تقديم خدمات فعالة إلى الدول الأعضاء ونهوض الأمانة بجميع المهام المسندة إليها على أفضل وجه ممكن.

١١ - وقال إنه تتجلى في برنامج العمل المقرر الولايات التشريعية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. كما تتجلى فيه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والأولويات التي وضعتها الجمعية. وهذه ثالث وآخر ميزانية برنامجية لفترة السنتين توضع في إطار الخطة المتوسطة الأجل الحالية.

١٢ - وأكد الأمين العام بوجه خاص، ما توخاه لدى تقديمه مقترحاته، من تحقيق الفعالية عن طريق تحسين الإدارة والتنظيم، أي من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وترشيد برامج العمل وزيادة الإنتاجية بفضل الأخذ بالتكنولوجيات المتقدمة في مجال التشغيل الآلي في المكاتب، واستغلال الموارد بشكل أفضل في خدمات المؤتمرات وتخفيض نفقات التشغيل في مجالات محددة.

١٣ - وقال إنه، بفضل المنافع المتأتية من إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، ومن زيادة الفعالية والاستثمار في التكنولوجيا، جاءت هذه الميزانية لتمثل انخفاضا كبيرا مقارنة مع الميزانية الراهنة، وكذلك مع مخطط مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي.

١٤ - وأشار الأمين العام إلى أن مقترحاته جاءت نتيجة لاستقصاء مكثف جرى في الأمانة العامة بهدف واضح هو: تعيين الحد الأقصى لما يمكن إحرازه من زيادة في الكفاءة. دون أن تترتب على ذلك آثار سلبية فيما يتعلق بنهوض الأمانة العامة بالمهام الموكلة إليها.

١٥ - وأوضح أن تقديم المقترحات في حينها قد يسر عمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق، على نحو ما بيّنته هاتان اللجنتان في تقرير كل منهما.

١٦ - وتطرق إلى صيغة مشروع الميزانية البرنامجية التي تتضمن جوانب جديدة شتى، معربا عن أمل الأمين العام بأن تفضي هذه التحسينات إلى تيسير مداولات اللجنة.

١٧ - ومضى يقول إن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يتوخى إلغاء ٢٠١ من الوظائف وإنشاء ٦٦ وظيفة من أجل الأنشطة الجديدة التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى المنظمة ويبلغ مقدار تخفيض الموارد في أبواب الإنفاق ٩٨,٢ مليون دولار. ومع مراعاة تقديرات الإيرادات العامة والأنشطة المدرة للدخل، يتحقق تخفيض صاف بمبلغ ١١٧ مليون دولار مقارنة بميزانية فترة السنتين الراهنة.

١٨ - وأردف قائلا إن توزيع الموارد المقترح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ مستوحى من المجالات ذات الأولوية المحددة من أجل الخطة المتوسطة الأجل والواردة في مشروع الميزانية. ومن ثم، فقد أعـِير اهتمام خاص لتعزيز قدرة المنظمة على الاضطلاع بأنشطة سياسية ومباشرة أنشطة حفظ السلم، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، وزيادة دعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان، ودعم القدرة على الرقابة الداخلية.

١٩ - واستطرد قائلا إن الدبلوماسية الوقائية وإقرار السلم نشاطان ناجعان للغاية من أجل حفظ السلم والأمن. وسيتم تعزيز قدرة المنظمة على النهوض بهذين النشاطين عن طريق إعادة توزيع الموارد داخل إدارة الشؤون السياسية. وعلاوة على ذلك، يجري اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز القدرة على دعم لجان الجزاءات.

٢٠ - وأكد أن من الأمور البالغة الأهمية الأخرى أن تجري عمليات حفظ السلم بفعالية وكفاءة وأن تحظى بالدعم الواجب. وتدل التجربة على أن من الضروري تحسين إدارة السياسات العامة وأداء المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي فيما يتصل بهذه العمليات، وتحسين القدرة على وضعها موضع التنفيذ. ولقد أولى الأمين العام، في مقترحاته، اهتماما خاصا لهذه المهام الأساسية.

٢١ - وقال إن الأمم المتحدة ما برحت قوة ناشطة من أجل التنمية ومنبرا للنقاش وأداة للتعاون ووسيلة لتعزيز الأنشطة المتعددة الأطراف والتوافق العالمي بين الآراء وينبغي لها أن تظل كذلك.

٢٢ - وانتقل بالحديث إلى مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت خلال فترة السنتين الراهنة، وطرحت توصيات طموحة من شأنها تيسير صياغة وتنفيذ رؤية للتنمية جديدة وشاملة. وقال إنه اقترح تدابير من أجل النهوض بالبرامج المتصلة بمجالات التنمية المستدامة، والتحليل الاقتصادي الجزئي وتحليل السياسات الاجتماعية، والسكان، والرقابة الدولية على المخدرات ومنع الجريمة، ومؤتمر الموئل الثاني، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية أفريقيا في التسعينات. كما اقترح تدابير لتعزيز اللجان الإقليمية فيما يتصل بالأنشطة التكميلية للمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

٢٣ - وذكر أن المؤتمر العالمي المعني بالمرأة قد طلب إلى الأمين العام اتخاذ تدابير تكفل زيادة قدرة المنظمة على تطبيق منهاج عمله. وسيقدم الأمين العام المقترحات ذات الصلة فور نظر الجمعية العامة في تقرير المؤتمر.

٢٤ - وبين أن ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها لم تكن قط ملحة بقدر ما هي ملحة اليوم، شأنها في ذلك شأن ضرورة الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية. وسيتم العمل، في فترة السنتين القادمة، على تدعيم الهيكل التنظيمي الجديد لمركز حقوق الإنسان وزيادة فعاليـــة برنامج حقوق الإنسان.

٢٥ - وأوضح أنه، فيما يتعلق بحالات الطوارئ الإنسانية، سيتم العمل على تعزيز قدرة المنظمة على الإنذار المبكر وتزويدها بوسائل التدخل السريع وتحسين التنسيق في المرحلة الأولية الحاسمة.

٢٦ - وأوضح أن الرقابة الداخلية هي من العناصر الأساسية لتحقيق الفعالية في مجال الإدارة. ومن ثم، يتضمن مشروع الميزانية مقترحات لزيادة تعزيز مكتب المراقبة الداخلية.

٢٧ - ومضى قائلا إن الإدارة الفعالة للموارد البشرية هي أيضا من الأمور التي لا غنى عنها. فينبغي أن يكون تحت تصرف الأمم المتحدة موظفون يتمتعون بالدراية والكفاءة والخبرة اللازمة من أجل نهوضها بمهمتها، وأن يكون بمقدورها الاحتفاظ بهؤلاء الموظفين. وهذا أمر ذو أهمية خاصة في فترة من التحولات السريعة. ويتعين على موظفي المنظمة أن يكونوا قادرين على التصدي لكل ما يستجد من مشاكل ومهام، مما يضطرهم أحيانا إلى النهوض بمهام جديدة لم يتعودوا على الاضطلاع بها من قبل. لذلك فمن اللازم أن يستمر في السنتين القادمتين تطبيق وتعزيز برنامج التدريب في مجال التنظيم الإداري، الذي يجري العمل به حاليا.

٢٨ - وأردف قائلا إن المرحلة الأولى من عملية تحديد سبل زيادة الفعالية تتجلى في المقترحات التي يقدمها الأمين العام إلى اللجنة. ومن بين هذه السبل، تجدر الإشارة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وترشيد برامج العمل وتحسين الإنتاجية عن طريق الاستثمار في التجديدات التكنولوجية، والتقليل من نفقات الطباعة الخارجية والسفر وخدمات الخبراء الاستشاريين واللوازم والمعدات ونفقات التشغيل العامة.

٢٩ - وأكد الأمين العام عزمه على ضمان تحقيق الفعالية من حيث التكاليف وتحسين الكفاءة الإدارية وزيادة الإيرادات والقضاء على الهدر. وفي الحالات التي تنطوي على ازدواجية للأنشطة أو تداخل فيما بينها - أو عندما تصبح أنشطة معينة عديمة النفع - فسيقدم توصيات إلى الجمعية العامة كيما تتخذ القرار المناسب. ومن جهة أخرى، فسيبذل كل ما في وسعه في سبيل الحد من الإنفاق.

٣٠ - وبيّن الأمين العام أنه قد كرر، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة، تأكيد قراره الثابت بإصلاح الأمانة العامة وتحسين فعالية المنظمة وكفاءتها، موضحا أنه قد أدرج تدابير الإصلاح، التي بدأ تطبيقها بالفعل، في خطة تنظيمية عامة. وقال إن المقترحات التي يقدمها إلى اللجنة ينبغي اعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح هذه. غير أنه، ما دامت المنظمة لم تسترد عافيتها المالية، فلن يتسنى وضع هذه المقترحات موضع التنفيذ في فترة السنتين التالية ولا المضي قدما نحو إقامة منظمة تسعى إلى تنفيذ المهام الموكلة إليها وإحراز نتائج ملموسة.

٣١ - وذكر أن الأنصبة المستحقة الدفع في الميزانية العادية لفترة السنتين الحالية تبلغ نحو ٨٠٣ من ملايين الدولارات. أما الأنصبة المستحقة الدفع في عمليات حفظ السلام فتبلغ ٥٠٠ ٢ مليون دولار. وبذلك، يبلغ مجموع الأنصبة المستحقة الدفع ٣٠٠ ٣ مليون دولار.

٣٢ - وأردف الأمين العام قائلا إنه، بينما يواصل مفاوضاته مع الحكومات المتأخرة عن سداد أنصبتها، فقد اتخذ مبادرة جديدة. فدعا حكومات معينة إلى أن تقبل طوعا بأن يتم تحديد أنصبتها في عمليات حفظ السلم وفقا لذات الجدول المقرر لأنصبتها في الميزانية العادية. إلا أنه، على الرغم من تلقيه بالفعل بعض الردود الإيجابية ومن رغبته في توجيه الشكر إلى الحكومات المستجيبة، فما زالت الحالة العامة عصيبة للغاية.

٣٣ - وفي آب/أغسطس من هذا العام، استنفدت موارد الميزانية العادية، مما استدعى اقتراض مبلغ ١٢٥ مليون دولار مخصص لعمليات حفظ السلم من أجل تغطية نفقات الميزانية العادية حتى شهر أيلول/سبتمبر. ومن الأهمية بمكان أن تدفع الدول الأعضاء المتأخرة عن السداد اشتراكاتها، وإلا، ازداد باطراد المبلغ الذي سوف يتعين اقتراضه من الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلم من أجل تغطية نفقات الميزانية العادية.

٣٤ - ورأى أن ذلك يعني أنه سيتعين مواصلة إرجاء عمليات التسديد إلى الدول التي تساهم بقوات، وكذلك إرجاء الوفاء بقِيَم طلبات التوريد إلى الحكومات المعنية، بعد أن زادت الآن الديون المستحقة على الأمم المتحدة لحساب دولها الأعضاء عن ٩٠٠ مليون دولار لقاء نفقات القوات ومعداتها. وكثير من تلك الدول بلدان نامية تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة. إلا أنه، في هذه الحالة، تحصل المنظمة منها على قروض بدون فوائد. ومن المتوقع أنه، في حال استمرار هذه الحالة، سيبلغ مجموع الديون المستحقة للدول الأعضاء على الأمم المتحدة في آخر العام ما يتجاوز ٢٠٠ ١ مليون دولار، وستتعرض عمليات حفظ السلم لخطر بالغ. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر.

٣٥ - وقد اتخذ الأمين العام تدابير لتحقيق وفورات داخل الأمانة العامة. بيد أن هذه التدابير لا يمكنها أن تحل محل قيام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها كاملة. ولا حاجة إلى مزيد من التأكيد على أهمية أن تبادر الدول الأعضاء إلى سداد ما يترتب عليها من اشتراكات مستحقة في أقرب وقت ممكن.

٣٦ - وقال إنه، بمناسبة حلول الذكرى السنوية الأربعين لقيام المنظمة منذ عشر سنوات، ألقى الأمين العام السابق خطابا أمام اللجنة الخامسة معربا فيه عن أمله الأكبر في أن تتمكن الحكومات في السنوات القادمة من العمل معا في إطار أمم متحدة يكفل لها أسباب الضمان المالي الذي تحتاج إليه.

٣٧ - وبعد ذلك بعشر سنوات، وفي الفترة التي تحتفل فيها المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، لم يتحقق هذا الأمل بعد. فما برحت الحالة المالية للمنظمة متفاقمة. ويُخشى من أن يستأثر التصدي للأزمة المالية بالاهتمام وبالموارد ويعرض للخطر عملية الإصلاح التي بدأت بالفعل. وقال إن هذا الوضع يحول باطراد دون إدارة المنظمة بصورة فعالة. بل إن قابلية المنظمة ذاتها للاستمرار قد تكون حاليا عرضة للخطر.

٣٨ - وأوضح أن من الشروط الأخرى التي ينبغي توافرها كيما تسفر تدابير الإصلاح التي اتخذتها الأمانة العامة عن نتائج ملموسة، أن يتم إحراز تقدم في إصلاح الآلية الحكومية الدولية. وتيسيرا لإحراز هذا التقدم، يلزم رسم إطار سياسي وتحديد عدد من الأهداف الموضوعية. وقد توخى الأمين العام، من خلال تقريريه المعنونين "خطة للسلم" و "خطة للتنمية"، الإسهام في عملية التحديد هذه. ولا بد من العمل المتضافر كيما يكفل تقدم العمليات الجارية في هذا الشأن بحيث تعزز بعضها بعضا ثم تحقق نتائج ملموسة.

٣٩ - وأردف قائلا إن فعالية المنظمة تتوقف على عطاء موظفيها. وعليه، فمن العوامل الأخرى اللازمة لإنجاز عملية الإصلاح بشكل جيد إعادة الأخذ ببعض الشروط التنافسية للخدمة. إذ ينبغي للمنظمة أن تكون قادرة على اجتذاب أفضل نوعيات الموظفين وعلى الاحتفاظ بهم. وأعرب الأمين العام عن أمله في أن يتم العمل على تعزيز هذا الهدف الهام أثناء مداولات الدورة الراهنة للجمعية العامة.

٤٠ - ثم أعرب الأمين العام عن اقتناعه بأن التحولات الجارية حاليا داخل المنظمة ستجعلها أداة أكثر دقة وفعالية لخدمة البشرية جمعاء، وذلك بدعم ومساعدة الدول الأطراف كافة.

٤١ - وخلص الأمين العام إلى الإعراب عن ثقته في أن مشروع الميزانية البرنامجية الذي قدمه لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ يعكس الولايات المستمدة من الدول الأعضاء والشواغل التي عبرت عنها في مختلف المحافل فيما يتعلق بالمشاكل التي تتوقع مواجهتها مستقبلا وأولويات الإنفاق وسبل الحد منه. ثم انتهى الأمين العام إلى القول إنه يعرض مشروع الميزانية هذا على اللجنة الخامسة لإقراره.

٤٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (A/50/7)، معربا عن ارتياحه لتقديم تقديرات الميزانية في حينها، مما أدى إلى التيسير في دراستها وفي إعداد التقرير الأول للجنة الاستشارية. كما رحب بالمعلومات التكميلية التي قدمها ممثلو الأمين العام شفويا وخطيا، وأشاد بالأمانة العامة على

تنفيذها العديد من توصيات اللجنة الاستشارية بشأن هيكل وثيقة الميزانية وصياغتها، لا سيما الباب الأول، الذي اختُصر كثيرا وأصبح يشكل جزءا مستقلا.

٤٣ - وقال إن الأمين العام قد أكد أثناء عرضه مشروع الميزانية البرنامجية أنه قد وضع في اعتباره دعوة الدول الأعضاء للأمانة بأن تنجز قدرا أكبر من العمل بقدر أقل من الموارد، وأنه قد اقترح بناء على ذلك ميزانية أولية تمثل تخفيضا في الموارد بنسبة ٣,٨ في المائة مقارنة بالاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وهو أيضا أقل من الإسقاطات لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، التي أقرتها الجمعية العامة بتوافق الآراء. وبيَّن أنه، استنادا إلى الولايات السارية والمستوى الراهن لأنشطة الأمم المتحدة، خلصت اللجنة الاستشارية إلى أن التقديرات المقترحة تتصف بالواقعية، وأنها، وفقا لما أكده الأمين العام، فعالة من حيث التكلفة. بل الواقع أنه، في مجال خدمات المؤتمرات يبدو واضحا للجنة أن الطلب يفوق الإمكانيات المقدرة.

٤٤ - وعليه، فقد حظيت التقديرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بموافقة اللجنة الاستشارية مع إدخال تعديلات طفيفة عليها. وأوضح أن الفرق بين التقديرات التي فرغ الأمين العام من تقديمها وبين توصيات اللجنة الاستشارية تصل إلى مبلغ إجماليه نحو ١٨ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ مقترحات قد تقوم اللجنة الاستشارية بتنقيحها في وقت لاحق في ضوء المعلومات المستكملة التي تطلبها في تقريرها، أو عندما تتلقى الدراسات التي كانت جارية أو كانت قيد الإعداد عندما عكفت اللجنة الاستشارية على دراسة الميزانية.

٤٥ - وذكر أن التقديرات الأولية تقتضي إلغاء ٢٢٣ وظيفة وإنشاء ٩٢ (٦١ وظيفة جديدة و٥ وظائف محولة من وظائف خدمات عامة مؤقتة و٢٦ وظيفة منقولة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلم). ولأسباب شرحها تقرير اللجنة الاستشارية، قبلت اللجنة معظم الوظائف الجديدة المطلوب إنشاؤها في الفئة الفنية، وكذلك بعض وظائف الدعم.

٤٦ - وقال إن المنطلق في إعداد التقديرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ هو الاعتمادات المنقحة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، في حين أن المستوى العام للموارد قد استند إلى الإسقاطات لفترة السنتين القادمة. ولسوف تواجه اللجنة الخامسة هذا العام من جديد مشكلة قديمة من عمر الأمم المتحدة ذاتها. هذه المشكلة، في شكلها الحالي، هي إحدى المسائل التي نشأت عن أزمة عام ١٩٦٤ بشأن تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، فيما يتعلق بدور كل من الأمين العام والدول الأعضاء في تحديد حجم ميزانية المنظمة. وبيَّن أن المخطط هو صيغة ما برحت تتطور عبر ٣٠ سنة من الزمن، وينبغي فهم مغزاها وآثارها من أجل تكوين أفكار واضحة أثناء المناقشة.

٤٧ - ومضى قائلا إنه ما برح يتشكل، على مر السنين، الرأي بأنه يتحتم على الدول الأعضاء تكليف الأمين العام بإعداد ميزانية وفقا لمجمل الموارد التي تقترحها. وترى دول أعضاء شتى أن زيادة اعتمادات ميزانية الأمم المتحدة على نحو ما يقترحه الأمين العام أمر غير وارد نظرا للقيود المالية التي تواجهها الدول الأعضاء في إداراتها الوطنية ذاتها ولما كانت تتعرض له من ضغوط من برلماناتها كيما تلتزم أقصى درجات الاعتدال فيما يتصل بزيادة ميزانية الأمم المتحدة ووكالاتها. وترى دول أخرى أن على الأمين العام، بوصفه أعلى موظف إداري في المنظمة، أن يقدم مقترحا يستند إلى تقديره لما يلزمه من موارد من أجل تنفيذ المهام الموكلة إليه من جانب الدول الأعضاء.

٤٨ - وأوضح أنه بُذلت محاولات أخرى شتى للتوفيق بين الموقفين، منها تقدير التخطيط الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧٠ (د-٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧؛ والمحاولة، التي كان مصيرها الإحباط، لوضع خطة متوسطة الأجل بأرقام تخطيط إرشادية؛ ووضع ميزانية برنامجية لفترة السنتين.

٤٩ - وأردف قائلا إن مفهوم مخطط الميزانية هو بدوره محاولة ترمي إلى التوفيق بين هذه الاتجاهات. ويفترض في هذا المفهوم أنه، قبل أن يباشر الأمين العام إعداد ميزانيته، يجدر به أولا التشاور مع الدول الأعضاء والتماس موافقتها على المستوى المحتمل للموارد التي سيتعين عليها إتاحتها. وهذا الحل، الوارد في القرار ٢١٣/٤١ (بما في ذلك إنشاء صندوق الطوارئ)، يستوفي شرط التشاور المسبق؛ وكان يُتوقع في عام ١٩٨٦ أنه، لدى قبول المخطط بتوافق الآراء، سيحول ذلك مستقبلا دون انتقاد أو احتمال رفض مستوى موارد الميزانية الذي يقترحه الأمين العام بما يتفق وهذا المخطط. وفي الواقع فإن العناصر الثلاثة للقرار ٢١٣/٤١، أي الإسقاطات وصندوق الطوارئ والسعي إلى توافق في الآراء، قد عملت على الحد مما يوصف عادة بأنه بنمو غير منضبط في الميزانيات العادية؛ وقد تم وضع حد لمستوى الميزانية العادية، وهو صغير نسبيا مقارنة بعمليات حفظ السلم والأنشطة الممولة بموارد خارجة عن الميزانية.

٥٠ - واستأنف كلامه بقوله إن التقدير يتضمن مبلغا معينا لمراعاة التضخم والتقلبات في أسعار الصرف. وما برحت اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة تتدارسان، منذ سنوات عديدة، أفضل السبل لمعالجة مسألة الموارد الإضافية اللازمة من أجل استيعاب التضخم والتقلبات في أسعار الصرف. وتفيد دراسات أجرتها اللجنة الاستشارية أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم طرائق شتى لمعالجة هذه المسألة، ومن بينها التماس أموال إضافية وإنشاء حسابات واحتياطات خاصة، وعلى وجه الخصوص، عندما يتعلق الأمر بمبالغ منفصلة، يتم استيعابها عن طريق إرجاء الإنفاق وتنقيح الأولويات. وأشارت إلى قرار الجمعية العامة، ٢١٣/٤١، الذي قضت فيه، بتوافق الآراء، بأنه، على الرغم من وجوب عمل كل ما يمكن في سبيل استيعاب التكاليف الناشئة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف دون أن تترتب على ذلك آثار سلبية في تنفيذ البرامج، فينبغي مواصلة تسوية ميزانيات الأمم المتحدة لمراعاة التقلبات النقدية والتضخم ما دام لم يتم إيجاد حل شامل لهذه المسألة. وقد أعدت الميزانية للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفقا لأحكام القرار ٢١٣/٤١.

٥١ - وأردف قائلا إن التقديرات المتصلة بالموارد البشرية تخص الموظفين ذوي العقود الدائمة والعقود المحددة المدة والموظفين المؤقتين ذوي العقود المتفاوتة المدة والخبراء الاستشاريين والموظفين المتعاملين على أساس عقود وأفرقة الخبراء. وعليه، فإن الخدمات المقدمة من مجموع عدد الوظائف المدرجة في قوائم الموظفين يكملها الموظفون غير الدائمين والخبراء الاستشاريون والخبراء.

٥٢ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية قد أبدت ملاحظات وقدمت توصيات شتى فيما يتصل بمسائل الموظفين. ولا بد من تحسين كيفية حساب تكاليف الموظفين بما يكفل إبقاء التكاليف القياسية المستخدمة لهذا الغرض واقعية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتعين مراقبة عناصر مثل التكاليف المشتركة للموظفين مراقبة دقيقة. كما سيتعين تحسين نظام التخصيص الراهن، الذي ما برح طيلة سنوات عديدة موضع انتقادات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات. وأوضح أن تحسين المراقبة سيتيح للأمانة الاطلاع على معلومات مستكمَلة بهدف وضع تكاليف قياسية واقعية من أجل إعداد الميزانية. وبما أن المنظمة تعتزم استثمار ما يبلغ ٧٠ مليون دولار في النظام المتكامل المعلومات الإدارية، فلا مبرر لاستمرار مشاكل الإدارة في هذا المضمار.

٥٣ - ودعا إلى ضرورة إعادة النظر في هيكل تصنيف الوظائف في الإدارات المختلفة، وخاصة في المجال السياسي، حيث وجدت اللجنة الاستشارية أدلة على أن هناك موظفين يتمتعون بمؤهلات تفوق الوظائف التي يشغلونها. وعليه، ينبغي تنقيح وتحسين التسميات والمعايير المتعلقة بوضع هياكل الأمانة العامة. وذكر أن اللجنة الاستشارية تواجه مفاهيم مثل "المجاميع" وتنفيذ برامج من جانب أفرقة عاملة خاصة أو مكرسة لمعالجة مسائل محددة. وما لم تُستخدم معايير مشتركة في تنفيذ البرامج، وما لم تحدد نوعية ومسؤوليات مدراء البرامج، ترى اللجنة الاستشارية أن احتمالات ازدواجية الجهود وعدم استخدام الموارد على النحو الأمثل عوامل تدعو إلى القلق.

٥٤ - وأضاف قائلا إن الأولوية الممنوحة حاليا لإصلاح نظام الإدارة الوظيفية عن طريق الأخذ بأساليب حديثة أمر محمود. إلا أن تنفيذ بعض تدابير الإصلاح المقترحة ينبغي ألا تخلق مشاكل جديدة للمنظمة. بل ينبغي توخي عنصر الكفاءة لدى تطبيق النظام الجديد لتقييم أداء الموظفين، وينبغي، عند الضرورة، اتخاذ تدابير لترشيده بما يحول دون إيجاد بيروقراطية مكلفة ومعقدة تستدعي عقد عدد لا يُحصى من الاجتماعات للموظفين والمشرفين والمسؤولين الإداريين ولجان تنظيم الإدارة. كذلك فمن شأن الخلافات بشأن عملية التطبيق وتحديد جودة الأداء المهني أن تصيب بالشلل نظاما داخليا للانتصاف ما برح يعاني قصورا بالغا.

٥٥ - وذكر أن اللجنة الاستشارية عاكفة على إعداد تقرير عن إصلاح نظام إقامة العدل، وفيما يتعلق بنظام تقييم الأداء المهني، لا تُعزى انتقادات اللجنة الاستشارية لهذا النظام إلى عدم تقبُّل أعضائها للتغيير. فما برحت اللجنة الاستشارية تطالب منذ عام ١٩٨١ بإصلاح النظام الداخلي لإقامة العدل، وكان

لكثير من توصياتها أثر حاسم في التقليل من حجم القضايا المعلـَّقة في هذا المجال. وفيما يتعلق بإصلاح النظام الحالي لإقامة العدل، قال إنه ينبغي عدم وضع آليات تزيد تكاليفها، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن النظام المعمول به حاليا.

٥٦ - ومضى يقول إن تخفيض عدد الوظائف في المِلاك ينبغي ألا يفضي إلى ظهور إجراء جديد تستخدم بموجبه الاعتمادات المخصصة لموظفي الخدمات العامة المؤقتين من أجل إنشاء نوع من الأمانة "العائمة"، يتم فيها التعاقد مع الأفراد بشكل متقطع أو مستمر، في ظل فترات انقطاع وجيزة. وأكد على ضرورة الأخذ بمزيد من الشفافية في التعاقد مع الموظفين لفترات قصيرة، والاسترشاد بمبادئ توجيهية في زيادة توضيح ظروف ومعايير التعاقد مع هؤلاء الموظفين ومع فئات الموظفين الذين يتم التعاقد معهم لفترات قصيرة ثم يؤدون وظائف دائمة وينبغي، بالتالي، أن تتضح وظائفهم في مِلاك إدارات الأمانة العامة ذات الصلة.

٥٧ - ودعا إلى توخي الدقة في تصميم برامج التدريب بحيث تتناول مسائل محددة يؤدي حلها عن طريق التدريب إلى تحسين قدرة المنظمة على تنفيذ المهام المسندة إليها. وقال إنه ينبغي وضع برنامج مخطط بعناية لترك الخدمة مبكرا، ويجب التأكد من أن الموظفين الذين يقررون الاستفادة من هذا البرنامج ممن لا يسع الأمم المتحدة بالفعل الاستغناء عنهم، مؤكدا على ضرورة أن يراعي إجراءات التعاقد الجديدة التي يبدو أنها آخذة في الظهور، أو في التعاقد الخارجي على شتى الخدمات، الطابع الخاص للأمم المتحدة بوصفها منظمة دولية مؤلفة من ١٨٥ من الدول الأعضاء؛ وبصرف النظر عما لهذه الإجراءات من مزايا على الصعيد الوطني، فينبغي تكييفها بعناية لكي تلبي الاحتياجات الخاصة للأمم المتحدة.

٥٨ - وأوضح أن التكاليف المباشرة لخدمات الدعم المشتركة المخصص لها اعتمادات في الباب الثامن تمثل ما نسبته حوالي ٣٥,٥ في المائة من التقديرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. غير أن ثمة إدارات فنية في الأمانة العامة تقدم الدعم أيضا. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية زيادة الإنتاجية نتيجة للأخذ بتكنولوجيات جديدة في مجالات مثل تجهيز وإنتاج الوثائق والترجمة من بُعد والاتصالات. وأبدت اللجنة الاستشارية في تقريرها الأول ملاحظات مسهبة بشأن برنامج منشورات الأمم المتحدة وطلبت مشاركة الهيئات الحكومية الدولية مشاركة فعالة في دراسة برنامج المنشورات أثناء وضع الخطة المتوسطة الأجل أو عند دراسة برنامج العمل من أجل إدراج البرنامج في مشروع الميزانية البرنامجية.

٥٩ - وأردف قائلا إنه، مع مراعاة الأخذ بتكنولوجيا الحاسوب الإلكتروني، تجدر دراسة إنتاجية خدمات الدعم وعدد موظفي هذه الخدمات. ودعا إلى وجوب تحسين نظام مؤشرات حجم العمل، المتقدم نسبيا في مجال خدمات المؤتمرات، مؤكدا على ضرورة تطبيق هذا النظام في مواقع أخرى من الأمانة العامة، وداعيا إلى ضرورة تحسين وتنشيط خدمات المشتريات، وهو موضوع تزمع اللجنة الاستشارية تقديم تقرير مستقل عنه. وفي مجال الاتصالات شدد على وجوب التنسيق الفعال بين المشاريع المرتقبة في الأمم

المتحدة وبين المشاريع الجاري وضعها من أجل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ومن أجل منظومة الأمم المتحدة بكاملها، تفاديا لإقامة نظم اتصال مكلفة وغير متوافقة مع بعضها البعض.

٦٠ - واستأنف الكلام بقوله إن اللجنة الاستشارية حرصت في مناسبات أخرى على تخصيص قدر كبير من الوقت لدراسة الموارد الخارجة عن الميزانية المدرجة في تقديرات الميزانية. وقال إن القسط الأكبر من هذه الموارد، أي نحو ٧٢٥,٧ ٣ مليون دولار من أصل ما مجموعه ٤٣٤,٥ ٤ مليون دولار، يتصل ببرامج لها مجالس إدارتها الخاصة بها، وتقدم اللجنة الاستشارية تقارير إليها. وتتوخى اللجنة تحسين عرض التقديرات للموارد الخارجة عن الميزانية، إلا أنها ترى أنه لم يتم إنجاز قدر كاف من العمل حتى الآن. فعلى وجه الخصوص، ما زال الجزء الوصفي من الميزانية يفتقر إلى شرح واضح لما يتعين الاضطلاع به من أنشطة ولأثر هذه الأنشطة على أولويات البرامج.

٦١ - وأضاف قائلا إن من الجوهري كذلك تحسين إدارة الصناديق الاستئمانية. فقد لاحظت اللجنة الاستشارية، لدى نظرها في الميزانية، حالات عديدة أظهرت فيها الحسابات المؤقتة للصناديق الاستئمانية وجود رصيد سلبي، مما يدل على أن النفقات تجاوزت الإيرادات أثناء الفترة المستعرضة. كما لاحظت اللجنة الاستشارية حالات عديدة استخدمت فيها موارد من الصندوق العام من أجل الشروع في تنفيذ أنشطة يتم تمويلها من صناديق استئمانية إلى حين تلقي الاشتراكات. وما برحت اللجنة الاستشارية تشدد على عدم وجوب الدخول في التزامات في أي وقت ما لم تكن الإيرادات مضمونة ومتاحة.

٦٢ - وقال إن التعاقد مع الموظفين لفترات قصيرة وكذلك مع الخبراء الاستشاريين ينبغي أن يتبع نفس الإجراء الصارم المطبق على أنشطة الميزانية العادية. وينبغي لموارد الصناديق الاستئمانية وغيرها من الموارد الخارجة عن الميزانية أن تغطي جزءا متكافئا من كلفة تنظيم هذه الصناديق وإدارتها، مما يحول دون الاضطرار إلى تغطيتها من حساب الميزانية العادية. وطلب من الأمانة العامة وضع قواعد موحدة لتقديم التقارير بما يلبي مطالب الجهات المانحة في هذا الشأن، ويؤدي إلى تقليل الطلب المفرط والمتكرر على التقارير. وعندما تكون الشروط التي تفرضها الجهات المانحة متعارضة مع النظام المالي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون هذا النظام هو السائد بصرف النظر عن مستوى الموارد المقدمة. وأخيرا، فإن تجربة اللجنة الاستشارية في دراستها لميزانية حفظ السلم تفضي إلى نتيجة مفادها أنه يلزم تعيين كوادر مؤهلة من موظفي الأمم المتحدة يكونون على دراية بأنظمة الأمم المتحدة وإجراءاتها، من أجل إدارة ومراقبة ومتابعة تنفيذ الأنشطة الممولة من الصناديق الاستئمانية، بما في ذلك الأنشطة الطارئة والأنشطة الإنسانية سواء في المقر أو على المستوى القطري.

٦٣ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية قدمت تقريرا مستقلا يتضمن ملاحظاتها بشأن الشكل المقترح للخطة المتوسطة الأجل. وبيّن أن تجربة الأمم المتحدة في التخطيط المستقبلي كانت متنوعة للغاية، وأنه، في ضوء المناقشة الجارية حاليا بشأن مواصلة الإصلاح وإعادة التشكيل الهيكلي في الأمم المتحدة،

لم يستقر الرأي بعد على نوع الخطة التي يتعين على الجمعية العامة دراستها في دورتها الحادية والخمسين. وقال إن الطابع المعقد للآلية الحكومية الدولية ولعملية اتخاذ القرارات في الأمم المتحدة كان من العقبات الكأداء التي تعترض سبيل التخطيط المستقبلي، وإن مهام وأنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة وهياكلها ذات الصلة لم تنمُ وفقا لخطة عامة وضعت مسبقا، بل إن المنظمة ما برحت تستجيب عبر السنين إلى الأولويات العالمية التي ترسمها الدول الأعضاء وتعرب عنها في مختلف المحافل. وقد طُرحت هذه التصورات بصفة رئيسية في مؤتمرات وفي اجتماعات قمة وغيرها من الاجتماعات التي أسفرت عن ولايات وبرامج عمل وخطط عمل على مستوى المنظومة بأكملها، وعن إعلان عقود للتنمية، مع ما يتصل بذلك من هياكل من حيث الأمانات والآليات الحكومية الدولية. وما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الدور الذي يتعين على هذه الجهات الحكومية الدولية العالمية أن تضطلع به في إعداد الخطط المتوسطة الأجل، فإن الإحباطات الماضية فيما يتعلق بالتخطيط سوف تستمر في القرن الحادي والعشرين.

٦٤ - وانتقل إلى الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة الذي كان يجري وسط جو مشحون بالجدل المحتدم حول مستقبل المنظمة. وقال إنه وضِعت مقترحات إصلاح تشمل ما يكاد يكون جميع جوانب المنظمة. وذكر أن اللجنة الاستشارية، إسهاما منها في المناقشة التي من المقرر أن تجرى بشأن التغيير والإصلاح، قدمت في تقريرها الأول ملاحظات وتوصيات بشأن مختلف جوانب الإدارة والتنظيم في الأمم المتحدة. وقد أحاطت اللجنة الاستشارية علما باعتزام الأمين العام تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من دراسته لأنشطة الأمم المتحدة، وأعربت عن ثقتها من أن الوفورات التي سوف يتقرر تحقيقها سيتسنى تحقيقها دون النيل من قدرة المنظمة على تنفيذ كامل الولايات التي أسندتها إليها الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وإذا ما ارتأى الأمين العام ضرورة إعادة تشكيل هيكل أنشطة معينة من أجل تحقيق حجم التوفير المطلوب، فسيتحتم عليه تنفيذ المقترحات البرنامجية المقدمة إلى الجمعية العامة.

٦٥ - وأردف قائلا إن ضرورة إحداث تغيير وتجديد في الأمم المتحدة قد باتت اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولدى التصدي للمهام المطروحة على هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة، تجدر الإشارة أيضا إلى المنجزات العديدة التي تحققت في الماضي بغية الإفادة من الخبرة الجماعية المكتسبة، سيما وأن المنظمة ظلت تأخذ بأسباب التطور والإصلاح على مدار الجزء الأكبر من سنوات عمرها الخمسين. والأهم من ذلك أنه، في السعي إلى الوصول بالأمم المتحدة إلى درجة أعلى من الكفاءة وفاعلية الاستجابة، لا بد من العمل باستمرار على مراعاة طابعها المتميز ومهمتها الفريدة ورسالتها النبيلة والسامية المكرسة في ميثاقها.

٦٦ - السيد تيودور (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) عرض تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الخامسة والثلاثين، التي نظرت اللجنة خلالها بعناية في ولايتها وفي دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. وقال إن اللجنة ترى ضرورة إبلاغها بآراء وقرارات المجلس بشأن ما تقدمه من تقارير تنفيذا لولايتها، ومؤكدا على ضرورة متابعتها على نحو كاف

من جانب المجلس وهيئاته الحكومية الدولية ذات الصلة. ودعا إلى إعداد اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية إعدادا متأنيا وقال إن ذلك يتطلب الاطلاع مسبقا على هيكل وفحوى الاجتماعات المشتركة. وينبغي تشجيع الحوار من خلال المناقشات المتعمقة بدل الاكتفاء بإصدار بيانات شفوية معدة سلفا.

٦٧ - وأعرب عن ثناء اللجنة على الأمين العام للجهود التي بذلها في عرض الميزانية البرنامجية في المواعيد المحددة وقال إنها تحيط علما بمواصفات شكلها الجديد. وتشمل الميزانية جزءا أوليا مستقلا يتضمن لمحة شاملة تغني عن الاطلاع على أبوابها الفردية. وتتضمن التجديدات المدخلة مؤخرا لكل باب من أبواب الميزانية ومعلومات إضافية بشأن نفقات فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ومعلومات بشأن اسقاطات ونفقات المبالغ الخارجة عن الميزانية مصنفة حسب أوجه الانفاق.

٦٨ - وأوضح أن اللجنة تلاحظ أن الحجم الإجمالي للموارد التي طلبها الأمين العام يقل عن المستوى المحدد في مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢١٧/٤٩. وهي ترحب بما تحقق بفضل تحسين الانتاجية من وفورات تفوق ما كان متوقعا في مخطط الميزانية. وقد أحاطت علما بالاضافة إلى ذلك بما قدمه الأمين العام من ضمانات أكد فيها أن تقليص الموارد لن تترتب عليه بأي حال من الأحوال أي آثار تنال من تنفيذ أو نوعية أي من البرامج والأنشطة المقررة.

٦٩ - وتطرق إلى ما أوصت به اللجنة في تقريرها من أن تقدم صياغة مقترحات برصد موارد الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، على أساس الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ في صيغتها المنقحة والولايات التشريعية التي سبقت اعتماد تلك الخطة أو تنقيحاتها الأخيرة. وقد توصلت اللجنة إلى توافق آراء مفاده أن التخفيض الكبير في مستوى الموارد المرصودة في الميزانية البرنامجية ينبغي تحقيقه بالعمل قدر الإمكان على زيادة الانتاجية زيادة كبيرة من خلال توخي الكفاءة. وينبغي أن يمتد هذا المسعى ليشمل جميع البرامج مع العمل على تحسين التنسيق بين مختلف الإدارات وتحسين إدارة الموارد البشرية.

٧٠ - وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على سرد أغلبية أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ونظرا لاختلاف الآراء بشأن بعض أبواب الميزانية، لا تستطيع اللجنة أن توصي الجمعية العامة بإقرار سرد الأبواب ٨ (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات) و ٩ (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية) و ١٣ (مكافحة الجريمة والجنوح) و ٢١ (حقوق الإنسان). وحيث أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم يتمكن في دورته الصيفية لعام ١٩٩٥، من تسوية هذه الخلافات، فسيتعين على اللجنة الخامسة والجمعية العامة مواصلة بحث هذه المسائل واتخاذ قرارات نهائية بشأنها.

٧١ - وتثني اللجنة على جودة وشمول تقرير مكتب المراقبة الداخلية المتعلق بالتقييم المتعمق لبرنامج البيئة. وتؤيد توصياته وتوافق إجمالا على اتجاهه العام بإعادة تحديد محور تركيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز تعاونه مع المنظمات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٧٢ - وتعرب اللجنة عن ارتياحها للتقرير الختامي المتعلق بالتقييم المتعمق لعمليات حفظ السلام: مرحلة البدء. وتوافق اللجنة على أغلبية التوصيات وترى أن بعضها تدارسه على نحو أعمق من جانب الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة فضلا عن اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام.

٧٣ - وتحيط اللجنة علما بالتقرير السنوي الشامل للجنة التنسيق الإدارية وبالتقرير المتعلق بالاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية. معربة عن ارتياحها للاهتمام الكبير الذي أولته لجنة التنسيق الإدارية لمسائل السياسات المتعلقة بالتنسيق على مستوى كامل مؤسسات المنظومة وتحثها على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التجانس بين ما تبذله المنظومة من أنشطة إنمائية وتؤكد ضرورة أن تركز الوثائق بقدر أكبر على مسائل التنسيق التي تندرج في إطار الاهتمامات الرئيسية للجنة البرامج والتنسيق.

٧٤ - وتسلم اللجنة بالميزات التي ينطوي عليها توخي نهج تنسيقي يقوم على تقسيم العمل بين مختلف مؤسسات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وتؤكد في نفس الوقت على أن الجمعية العامة هي المحفل الرئيسي لوضع السياسات في منظومة الأمم المتحدة، وعلى أن تعزيز التنسيق من شأنه أن يزيد فعالية التكلفة ويُحسن تنفيذ البرامج.

٧٥ - وتتفق اللجنة مع الرأي القائل بأن النتائج والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية الرئيسية التي عقدت مؤخرا، ينبغي أن تكون متكاملة ومتناسقة وأن ترد في سياق نهج متكامل، وهي ترحب بما اتخذه الأمين العام ولجنة التنسيق الإدارية من مبادرات في هذا الصدد.

٧٦ - وتعيد اللجنة طرح الاقتراح الداعي إلى العمل مستقبلا على عقد سلسلة الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية تحت عنوان "تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر".

٧٧ - وتؤكد اللجنة أن أهمية أن يواصل الأمين العام، وخاصة باعتباره رئيس لجنة التنسيق الإدارية، إيلاء اهتمام خاص لجهود تقديم المساعدة إلى البلدان التي تطلبها بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة. وتطلب اللجنة أن تواصل لجنة التنسيق الإدارية تقديم معلومات مفصلة في تقريرها الشامل بشأن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى تلك البلدان.

٧٨ - وتؤكد اللجنة ضرورة اعتماد تدابير ملموسة لدعم التنمية في افريقيا. وتشدد على ضرورة العمل على صد الاتجاه نحو تراجع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لمصلحة العديد من البلدان الافريقية وتحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها المالية. وتدعو اللجنة أيضا إلى تجنب كل آثار سلبية يرتبها تجميد نمو نفقات ميزانية الأمم المتحدة على المشاريع الإنمائية في افريقيا.

٧٩ - وتؤكد اللجنة أن ثمة حاجة حتمية لتوفير الضمانات للحالة المالية لمؤسسات المنظومة وتقترح أن تلتزم الدول الأعضاء من جديد بتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي مواعيدها دون قيد أو شرط.

٨٠ - وأوضح أن اللجنة استعرضت وأيدت تقريري وحدة التفتيش المشتركة بعنوان "استعراض وتقييم الجهود المبذولة لإعادة تشكيل البُعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة" و "الاتصال من أجل الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة" وقد أحاطت علما بالآراء والتحفظات التي أعرب عنها خلال المناقشات.

٨١ - وقد خلص إلى مناقشات لجنة البرامج والتنسيق في دورتها الخامسة والثلاثين التي تأكدت خلالها أهمية أن تساهم الدول الأعضاء في تنشيط العديد من أنشطة الأمم المتحدة معربا عن استعدادها أكثر من أي وقت للاضطلاع بدورها باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة. ورغم تباين المواقف المعرب عنها خلال المناقشات، تمكنت اللجنة من التوصل إلى استنتاجات وتوصيات أقرت بتوافق الآراء. وبإمكان الأمم المتحدة أن تفعل الكثير لمساعدة الدول الأعضاء على تأمين رفاه شعوبها. وإذا ما تحسن التنسيق وتحسنت أدوات البرمجة والمراقبة والتقييم نتيجة إصلاح الأمم المتحدة وتجديدها، فإن ذلك سيساعدها على جعل الأمم المتحدة أداة تنفذ بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية الولايات التي تعتمدها الجمعية العامة.

٨٢ - السيد مونيوز (اسبانيا) تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة، وقال إنه يحيط علما مع الارتياح بتقديم مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في المواعيد المحددة في النظام المالي، مما أتاح للجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية إنجاز إنهاء تقاريرهما في مواعيد تترك للدول الأعضاء متسعا من الوقت لإعيلاء هذا الموضوع الهام ما يستحقه من الاهتمام.

٨٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشير من جديد إلى أن عملية استعراض وإقرار الميزانية وهي عملية تتسم بأهمية سياسية بالغة في أي منظمة، ستفقد معناها إذا ما لم تبد الدول الأعضاء الإرادة السياسية الواضحة للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي المواعيد المحددة لها ودون قيد أو شرط. وبغير هذه الإرادة يتعرض للخطر إمكانية الوفاء بالمهام الموكلة إلى الأمم المتحدة وهو ما يحدث حاليا. بيد أنه يتعين مواجهة الحقيقة القاسية المتمثلة في أن عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة المستحقة عليها في

الميزانية العادية لم يتجاوز ٦٧ دولة عضو حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥، وثمة حالة كبيرة من عدم التيقن بشأن إيرادات العام المقبل. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشير في هذا الصدد إلى أن جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، المحدد بموجب القرار ١٩/٤٩ باء، اعتمد بتوافق الآراء كما يشير إلى المقترحات المختلفة التي قدمها بشأن حوافز تشجيع تسديد الاشتراكات بالكامل وفي مواعيدها ودون أي شرط والمثبطات التي تحول دون ذلك وإلى مقترحات بتحسين جداول الأنصبة على نحو يعكس بقدر أكبر مبدأ القدرة على السداد.

٨٤ - وأعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي إزاء ما لا يلاحظه من التحسن الواضح في النهج المستخدم في إعداد الميزانية سواء فيما يتعلق بإشراك مديري البرامج في عملية الإعداد مما يعزز لديهم دون ريب روح المسؤولية عن تحقيق الأهداف بالوسائل المتوافرة أمامهم، أو فيما يتعلق بتقديم معلومات أكثر شمولا وتفصيلا وأيسر فهما عن الميزانيات السابقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد مع الارتياح بالتحسينات التي أدخلت على شكل الميزانية ولا سيما فيما يتعلق بالجزء الأول فيه وما يشمله من ملخصات للأبواب، إضافة إلى أن المعلومات بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية التي طرأ عليها تحسين كذلك مما يتبين على نحو أوضح، إجمالي الموارد التي تحتاجها المنظمة لأداء مهامها.

٨٥ - ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة تحسين عملية عرض مشروع الميزانية وذلك مثلا بإتاحة فرصة أكبر لمشاركة للأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في عملية إعدادها وتقديم معلومات بشأن استخدام صندوق الطوارئ فضلا عن توفير خرائط تنظيمية للأمانة العامة ومؤشرات تصلح لقياس مختلف الأنشطة. ويرحب الاتحاد أيضا بخطة الأمين العام الثلاثية المراحل، التي ترمي إلى تعزيز كفاءة الأمم المتحدة وتحسين أدائها.

٨٦ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمين العام قد سلك الطريق الصحيح. وأنه لكي يسير العمل في الأمم المتحدة على أساس أكثر رشدا واقتصادا وفعالية، ينبغي أن يتم في إطار عملية متواصلة. والاتحاد ينتظر باهتمام أن تدخل حيز النفاذ المرحلتان الثانية والثالثة الراميتان إلى إزالة الازدواج وتكرار الأنشطة التي تعد ضئيلة أو عديمة الجدوى. ويطلب الاتحاد في هذا الصدد من الأمانة العامة تزويده بمعلومات بشأن الجدول الزمني لإنجاز هاتين المرحلتين اللتين ينبغي الشروع فيهما في أقرب وقت ممكن.

٨٧ - ووصف ازدواجية الجهود في الأمانة العامة والمنظومة بأنها مشكلة ينبغي معالجتها على سبيل الاستعجال. والعناصر المعنية مباشرة بتلك الأنشطة أي المديرون والرؤساء التنفيذيون في الإدارات والبرامج والأجهزة هم أفضل من يستطيع اقتراح أساليب العمل على إزالة مظاهر ازدواج الأنشطة وتنسيقها بما يتيح تنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء في مختلف المحافل. والاتحاد الأوروبي على ثقة بأن عملية تحديد أفضل السبل الفعالة لتنفيذ المهام والواجبات إنما تندرج بالكامل ضمن إطار الاختصاصات المطلوبة من مديري البرامج.

٨٨ - وانتقل بالحديث إلى مشروع الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي يبلغ إجماليه قبل إجراء التعديلات (ودون اعتبار الإيرادات) ٥١٠ ٢ مليون دولار، مما ينطوي على معدل نمو سالب مقارنة بالميزانية المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ووصف هذا المبلغ بأنه في الواقع أدنى بقليل من المبلغ المنصوص عليه بموجب الولاية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٩ الذي أقرت به مخطط الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. ويحيط الاتحاد الأوروبي علما مع الارتياح بالوفورات المتوقع تحقيقها في مشروع الميزانية بفضل زيادة الفعالية والعزم الصادق على مواصلة دراسة الأنشطة سعيا نحو تحقيق المزيد من الوفورات.

٨٩ - وفيما يتعلق بالمقترحات الواردة في مقدمة مشروع الميزانية، أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي اتجاهات العمل أو أولوياته الرئيسية التي حددها الأمين العام. وقال إنه يرى أن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ سيشمل نفقات المهام الجارية والمهام الجديدة الخاصة وأعرب عن قلقه لأن مشروع الميزانية لم تدرج فيه أي مبالغ تحت بند المهام الخاصة الذي يمول أنشطة الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام اللذين يعتبران مبدءا أساسيا باعتبار الدبلوماسية الوقائية تمثل إحدى أولويات الأمم المتحدة ولأن حجم هذين النشاطين لا يتوقع أن يختلف كثيرا في السنوات المقبلة عما عليه الحال الآن وفقا لما أشار إليه الأمين العام في تصدير الميزانية.

٩٠ - وأعرب عن اعتقاد الاتحاد الأوروبي بأن زيادة الموارد المخصصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان سيكون لها أثر إيجابي على الأنشطة الرامية إلى تعزيز التنمية. ومن المؤمل في هذا الصدد أن تشكل الجهود المبذولة لزيادة الموارد المخصصة لهذه الأولوية ولدراسة إعادة تشكيل مركز حقوق الإنسان، عاملا يساعد اللجنة على مناقشة هذه المسالة واتخاذ قرارات ملائمة بقدر أكبر لتعزيز هذا النشاط وزيادة فعاليته. وقال إنه لا يزال يعتبر القسط المخصص من إجمالي الميزانية البرنامجية لحقوق الإنسان غير كاف ولا يعكس درجة الأولوية التي ينبغي أن يحظى بها ذلك المجال.

٩١ - وأوضح أن من المجالات الأخرى ذات الأولوية التي ينبغي دعمها ماليا، آليات المراقبة والإشراف الداخلي. وقد زاد مشروع الميزانية الموارد المرصودة لهذا الغرض بنسبة الثلث تقريبا مقارنة بما كانت عليه في الميزانية الحالية، ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يشكل ذلك خطوة أولى نحو ترسيخ هذه الأنشطة. وينبغي أن تكون تقارير مكتب خدمات الإشراف الداخلي أداة فعالة لاعتماد قرارات تفضي إلى تحسين كفاءة الأمم المتحدة.

٩٢ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي كذلك للمقترحات الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال عمليات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام ولا سيما تخطيط وبدء هذه العمليات.

٩٣ - وخلص إلى القول بأن الاتحاد الأوروبي يعرب عن استعداده الكامل للعمل المشترك مع سائر الوفود بغية التوصل إلى توافق آراء يتيح إقرار ميزانية صارمة القيود تُدار على نحو مسؤول وكفء وتتيح للأمم المتحدة النهوض الفعال بولاياتها.

٩٤ - السيد فاولر (كندا): تكلم أيضا باسم استراليا ونيوزيلندا معربا عن الارتياح لأن مقترحات الميزانية لم تأت فحسب مكتملة وفي صيغة أفضل كثيرا، ولكنها صدرت كذلك في شهر أيار/مايو من السنة الحالية مما أتاح للجنة البرنامج والتنسيق أن تنظر فيها في الربيع في دورتها الخامسة والثلاثين كما أتاحت للوفود فرصة الدراسة المتأنية التي تستحقها تلك المقترحات.

٩٥ - وقال إن هذا الإنجاز يرجع إلى حد كبير للسيد كونور وكيل الأمين العام والفريق العامل معه بعد أن وضع في عام ١٩٩٥ نظاما جديدا للمساءلة والشفافية بالأمانة العامة مما مهد السبيل أمام الأخذ بأساليب إدارة أكثر كفاءة ومساءلة وفعالية. ويشعر وفده بالارتياح إزاء ما تحقق من مكتسبات من حيث الكفاءة حتى الآن باعتبار أن تلك المكتسبات في الميزانية المقترحة قبل إعادة تقدير التكاليف سوف تؤدي إلى اعتماد أولي في عام ١٩٩٦ أقل من الاعتماد الختامي للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. كما أنه يشعر بالارتياح إزاء تصميم الأمين العام السعي جاهدا لتحقيق المزيد من الكفاءة في المراحل اللاحقة.

٩٦ - وأعرب عن سرور كندا إذ تلاحظ أنه طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٨ فإن الميزانية المقترحة شملت معلومات عن النفقات الفعلية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ فضلا عن معلومات حيوية عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وفيما تعد تلك تطورات إيجابية فإن من المتطلبات الأخرى بموجب القرار المذكور، إدراج تنبؤات حتى نهاية فترة السنتين الحالية. ولأن هذه أيضا معلومات حيوية فهو يأمل في أن تقدمها الأمانة العامة في سياق المداولات. وأكد كذلك أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء منهجية تقدير التكاليف الحالية والافتقار إلى الشفافية في عرضها. وقد تأكد هذا الرأي من واقع تعليقات اللجنة الاستشارية حول هذا الموضوع ومن ثم فلسوف يسعى للحصول على المزيد من المعلومات في هذا الصدد. كذلك يشعر وفده بقلق بالغ إزاء إمكانية حدوث زيادات كبيرة بسبب إعادة تقدير التكاليف وينبغي استيعاب جزء من تلك الزيادات بما في ذلك تلك الراجعة إلى تقلبات أسعار الصرف.

٩٧ - وأعرب عن تأييد كندا للأولويات الشاملة المطروحة في الميزانية المقترحة، ولا سيما الزيادات المقترحة لعمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية ومكتب المراقبة الداخلية. وقال إن مطالب عمليات حفظ السلام والبعثات الخاصة ما برحت في تزايد من حيث الحجم والتعقيد ولذلك فلم تعد مستويات الموارد المقترحة ملائمة. إلا أن الحالة ما زالت معقدة بفعل تعددية آليات التمويل. ويواصل وفده في هذا الصدد تأييد نقل الوظائف المهنية من حساب دعم حفظ السلام إلى الميزانية العادية على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

٩٨ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية أوضح أنه لا يمكن أن يرقى الشك إلى ما تتسم به الاحتياجات التي تلبيها تلك البرامج من إلحاح وأهمية. وما برح حجم العمل الذي يضطلع به مركز حقوق الإنسان في زيادة ومن ثم ينبغي تكريس الموارد اللازمة له. وأعرب عن سرور كندا إذ تلاحظ أن مركز حقوق الإنسان اتخذ خطوات رامية إلى تحسين هيكله الإداري، إلا أنه سلم بالحاجة إلى المزيد من تحسين ممارسات التنظيم والإدارة ولسوف يواصل مساهمته في هذا الجهد.

٩٩ - وتطرق إلى مكتب المراقبة الداخلية قائلا إنه يمكن أن يدلل بالفعل على قيمة المداولات التي تجريها اللجنة الخامسة ولسوف تحرص وفود استراليا ونيوزيلندا وكندا على الرجوع باستفاضة إلى تقارير المكتب خلال نظر الميزانية المقترحة مع إيلاء التأييد الكامل للزيادات المقترحة في الموظفين.

١٠٠ - وأكد أنه ينبغي الفهم بأن المنظمات الدولية تواجه حاليا عقبات كأداء بالنسبة للموارد المتاحة، وأن كثيرا من الحكومات، ومنها حكومات كل من استراليا ونيوزيلندا وكندا تواجه قرارات صعبة فيما يتعلق بالميزانية، حتى تعين عليها أن تتعلم كيف تتعايش مع تخفيضات في النفقات بالقيم الحقيقية مع الحفاظ في الوقت نفسه على البرامج ذات الأولوية. وقال إن المنظمات الدولية تتعرض لنفس الضغوط وينبغي أن تواجه نفس التحديات التي تواجهها الحكومات سواء بسواء. وعلى الأمم المتحدة أن تركز على الأهداف الرئيسية وتعمل على تخفيض الإنفاق الشامل حتى تحمي برامجها ذات الأولوية. ولقد وصلت الأمور إلى النقطة التي لم تعد فيها الحكومات تستطيع تحمل عبء زيادة الميزانيات المرصودة للمنظمات الدولية بينما تواجه هي استقطاعات في ميزانياتها. وعلى ذلك فإن ميزانيات المنظمات الدولية ينبغي أن تخضع لنفس العمليات الدقيقة من الفحص والمحاسبة على نحو ما تخضع له الميزانيات الحكومية القومية المتقلصة. وثمة حاجة ضاغطة وحتمية تحث الأمم المتحدة على أن توجه مواردها الشحيحة بصورة أكفأ لأن الموارد اللازمة للأنشطة الجديدة أو المتزايدة ينبغي التماسها أساسا من خلال زيادات في تحقيق الكفاءة. وليس هناك ببساطة خيار آخر من أجل استعادة ثقة الحكومات والجمهور في الأمم المتحدة ووضع المنظمة نفسها على أساس مالي سليم وكما أكد الأمين العام فإن الأزمة المالية للمنظمة تعوق فعاليتها بل ومصداقيتها.

١٠١ - وأوضح أن تحدي زيادة الكفاءة يتطلب من مديري البرامج ومن الموظفين مشاركة الادارة في التماس السبل الكفيلة بانجاز أعمالهم على نحو أكفأ. وقال إن كندا تشارك رأي اللجنة الاستشارية بأن ثمة حاجة لتدعيم التنسيق بين وحدات الأمانة لتحقيق استخدام أفضل للموارد كما ينبغي إعادة فحص ممارسات العمل، وقد اقترحت اللجنة الاستشارية سبلا يمكن بواسطتها تعديل أساليب العمل لإنجاز نفس الناتج بل وناتج أفضل بتكاليف أقل من ناحية الإدارة والموظفين. وقد تصورت اللجنة أن بالامكان "تحقيق مكتسبات في الانتاجية نتيجة الابتكارات التكنولوجية واستعراض برامج المنشورات وتشديد الرقابة على النفقات في مجال السفر والخبراء الاستشاريين وإمكانية الأخذ بمزيد من الدقة في التنبؤ بمعايير التكاليف".

١٠٢ - وفي هذا الصدد أعرب عن قلق وفده إزاء البيان التالي الوارد في الباب ٢٦ هاء، الفقرة ٣١ من الميزانية البرنامجية: "وعلى الرغم من أن استعمال معدات التشغيل الآلي للمكاتب سيساعد المترجمين التحريريين على الارتقاء بنوعية عملهم، فلا يتوقع أن تتحقق زيادات في الانتاجية على الفور". وقال إن هذا لا يدعو إلى ارتياح وفده الذي، وإن كان لا يتوقع مكتسبات فورية، إلا أنه ينظر بالفعل إلى زيادة الانتاجية بوصفها الهدف الرئيسي والمبرر الأساسي لإنفاق مبالغ كبيرة على التشغيل الآلي للمكاتب. كما يتوقع أن يرى مكتسبات ملموسة في الانتاجية تتحقق على نحو معقول من السرعة في جميع المجالات التي يتم فيها توظيف استثمارات.

١٠٣ - ثم تكلم عن الخطوات الكثيرة التي يمكن أن تتخذها المنظمة لكي تزيد الكفاءة وتخفض التكاليف دون أن ينال ذلك من البرامج. وأعرب عن تأييد وفده القوي في هذا الصدد للاقتراح الذي طرحه الأمين العام بانشاء مجلس للكفاءة معربا عن الاستعداد للمساهمة بالخبرة والموظفين لبدء تنفيذه في القريب العاجل. وقال إن من الواجبات الأولى لمجلس الكفاءة ما ينبغي أن يتمثل في التدقيق الشديد في سياسة منشورات المنظمة وهو أمر طال انتظاره. وكما لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها، فإن سياسة المنشورات ما برحت عاملا من عوامل قلقها على مدى سنوات عدة. وجميع الجوانب، بما في ذلك تنسيق النشر طباعة أو الكترونيا، ينبغي استعراضه وترشيده.

١٠٤ - ومضى قائلا إنه ينبغي استخدام الميزانية لأغراض تتجاوز مجرد وضع مستويات الاعتمادات لفترة السنتين التالية، إذ ينبغي أن تكون أداة لتشجيع المزيد من الكفاءة المتوخاة في تنفيذ البرامج من خلال خفض التكاليف الادارية والشاملة. وينبغي أن تتيح المرونة من خلال إعادة تخصيص الموارد للبرامج والأنشطة التي تحظى بأولوية عليا، وأن تشجع وضوح الأهداف ورسم الأولويات والخطط الاستراتيجية وتقييم النتائج، مع الاسهام في إزالة الازدواجية والتداخل، سواء في إطار المنظمة نفسها أو بين المنظمة والوكالات الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن نسبة وظائف الخدمات العامة إلى وظائف الفئة الفنية وما فوقها في الأمانة العامة للأمم المتحدة أعلى بصورة ملموسة عما عداها في معظم الوكالات المتخصصة. وأعرب عن توقعه بأن يتسنى تحقيق وفورات في حدود ١٠٠ مليون دولار في كل فترة سنتين إذا ما تم تخفيض نسبة الأمانة العامة إلى المستوى الذي تشهده بعض الوكالات المتخصصة.

١٠٥ - وأعرب عن قلق كندا إزاء أوجه التباين الظاهرة بين تكاليف خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف، وقال إن تحليلها يشير إلى أنه لو كانت دائرة الطباعة في جنيف على نفس كفاءة نظيرتها في نيويورك لأمكن خفض تكاليف المؤتمرات بمبلغ ١٢ مليون دولار كل سنتين. وفضلا عن ذلك يبدو من المعلومات التي طرحت في تقرير اللجنة الاستشارية أن من المتوخى تحقيق المزيد من أوجه الاقتصاد في خدمات المؤتمرات وإن كان الأمر يقتضي ضمانات بالحفاظ على معايير الجودة وبأن تصبح عملية التعاقد متسمة بشفافية كاملة.

١٠٦ - وأوضح أن المكاتب التنفيذية في الأمانة العامة تبلغ تكاليفها في الميزانية ١٠٠ مليون دولار للفترة ١٩٩٦/١٩٩٧ ويزيد عدد موظفيها على ٤٥٠. وقال إن الأخذ بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة من شأنه أن يتيح خفض هذا العدد خفضا كبيرا.

١٠٧ - وشدد على أن من الأهمية النظر في مقترحات الميزانية ضمن سياقها الأوسع قائلا إن الاعتمادات الصافية المقترحة لفترة السنتين تصل إلى نحو ٢,٣ بليون دولار بعد إعادة تقدير التكاليف الأولية وهذا رقم جسيم وبحاجة إلى تدقيق متأن. ومع ذلك لا يجب أن يغيب عن البال أن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لا تنطوي إلا على ستة سنتات لكل ألف دولار من إيرادات العالم وهذا الرقم الضئيل ينبغي طرحه في ضوء قيمة المنظمة بالنسبة إلى مجتمع العالم.

١٠٨ - وأشار إلى ما يجري في معظم الدول الأعضاء من أنه ما أن يتم إقرار اعتمادات الحكومة، يصبح بوسع الحكومة المضي نحو إنفاق مبلغ الاعتماد بالكامل قائلا إن الأمانة العامة لا تتمتع بهذا الترف، حيث أن نفقاتها ليست مقيدة فقط بالمبالغ المعتمدة، ولكن بالمبالغ التي يتم الإسهام بها فعلا والتي تقصر للأسف الشديد عما تحتاجه. ففي نهاية آب/أغسطس لم يكن قد سدد الاشتراكات المقررة للميزانية العادية عن السنة الحالية سوى عدد يزيد بصورة طفيفة عن ثلث الدول الأعضاء. ويصدق الأمر نفسه على الاشتراكات التي كانت مستحقة في نهاية كانون الثاني/يناير. بل إن الاشتراك المقرر على أكبر مساهم لم يرد بعد وهو يمثل نحو ٧٠ في المائة مما لا يزال متعينا سداده للسنة الحالية.

١٠٩ - وأكد أن ليس من المقبول أن تتهرب الدول الأعضاء، وبعضها في عداد أغنى بلدان العالم، من التزاماتها المالية للأمم المتحدة، وخاصة في ضوء أن عددا من أفقر البلدان في العالم سدّد مدفوعاته كاملة وفي حينها. والحاصل أن الدول الأعضاء الـ ٦٧ التي أوفت بالتزاماتها كاملة للميزانية العادية للأمم المتحدة في يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ كان منها ٣٥ بلدا ناميا شملت عددا كبيرا من أفقر البلدان. ومن أسف أن هناك ٦٢ بلدا آخر لم تقم بسداد أي مبالغ على الإطلاق وهناك نحو ٩٠ بلدا ما زال مستحقا عليها أموال من السنوات السابقة بما فيها عدة أعضاء في مجلس الأمن. ويبدو أن أغلبية الدول الأعضاء قانعة بإقرار البرامج والاعتمادات والتقديرات دون الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها. وهذا أمر غير مقبول ولا يمكن السماح باستمراره.

١١٠ - وأشار إلى عملية بدأت ومن شأنها أن تفضي إلى الموافقة على المزيد من الاعتمادات والتقديرات قائلا إن استراليا ونيوزيلندا وكندا تتوقع أن تفي جميع الدول الأعضاء بالالتزامات المتكبدة في هذا الصدد كاملة وفي حينها وبغير قيد أو شرط. وكما صرح رئيس وزراء كندا مؤخرا في تورونتو فإن الحكومات تشعر بضيق متزايد إزاء "الاستهانة بالأمم المتحدة" وخاصة عندما تأتي من جانب الذين لا يقومون بسداد الفواتير المستحقة عليهم. وحقيقة أن هناك مشاكل ليس معناها إعفاء الدول الأعضاء من تبعاتها ومن شأن حس المواطنة العالمية الفاضلة أن يتطلب من جميع البلدان أن تسدّد أنصبتها العادلة كاملة وفي حينها ودون

قيد أو شرط، على نحو ما فعلت استراليا ونيوزيلندا وكندا، التي تتبنى حكوماتها وجهة نظر صلبة في هذا الشأن. كما أنها ترى أن سجلها يسمح لها ولمن هم في نفس موقفها بأن تقول إن تجديد منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يمضي جنبا إلى جنب مع حسن وفاء كل دولة عضو بجميع التزاماتها التي تتحملها بموجب الميثاق.

١١١ - السيد أوادا (اليابان): أكد أن الأمم المتحدة تبدو وكأنها تتجه نحو أزمة مالية حقيقية يمكن أن تهدد بقاء المنظمة من أساسه. وقال إن وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم حذر في بيانه أمام اللجنة الخامسة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر من جسامة ومدى إلحاحية مشكلة التدفق النقدي التي تواجهها الأمم المتحدة وحسبما ذكر وكيل الأمين العام فعندما نضب معين الميزانية العادية من السيولة النقدية في منتصف آب/أغسطس أصبح ضروريا العمل على نقل مؤقت للنقد من صناديق عمليات حفظ السلام بما يكفل الحفاظ على الأنشطة التي كان مفترضا أن تغطيها الميزانية العادية، وأن حجم الموارد التي تعين تحويلها يتوقع أن يزيد بسرعة ولن يتسنى تأجيل السداد إلى البلدان المساهمة بقوات ومعدات لعمليات حفظ السلام تأجيلا مستمرا.

١١٢ - وقال إنه إذا ما أرادت الدول الأعضاء أن تصبح الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وكفاءة فإن عليها أن تقدم بدورها الموارد الكافية طبقا لالتزامها بموجب الميثاق. وأعرب عن اتفاق اليابان مع وكيل الأمين العام على أنه أيا كانت الخطوات التي يمكن أن تتخذها الأمانة العامة من أجل توفير السيولة النقدية إلا أنه سيظل من الأهمية بمكان أن تسدد الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة كاملة وفي حينها.

١١٣ - وأوضح أن اليابان تولي أهمية كبيرة للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، وأنها على استعداد كامل للتعاون على التوصل إلى حل، شريطة أن يمثل مجموعة شاملة من التدابير المتكاملة التي تضم مثلا تدابير لضمان السداد كاملا وفي حينه للاشتراكات المقررة من جانب جميع الدول الأعضاء بالإضافة إلى قرار باعتماد جدول أنصبة جديد يكون عادلا ومنصفا.

١١٤ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ أعرب عن ارتياح اليابان إذ تلاحظ أن التبكير بتقديم اقتراح الميزانية من جانب الأمانة أتاح للجنة الخامسة أن تدخل في مناقشة مستفيضة حول كثير من المسائل البارزة التي تشملها الميزانية الجديدة المقترحة. وقال إن التحسينات التي أدخلت على الطريقة التي عرضت بها الميزانية ستؤدي ولا شك إلى تسهيل المناقشة.

١١٥ - ومضى قائلا إن اليابان تحمد كثيرا النتائج الإيجابية للغاية التي حققتها الأمانة العامة في مسعاها للأخذ بأسباب الاقتصاد. وأوضح أن الميزانية المقترحة تمثل، قبل إعادة تقدير التكاليف خفضا بنسبة ٤ في المائة عن الاعتماد المنقح للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وقد نجحت الأمانة العامة أيضا في النزول بحجم الموارد بالميزانية الى ما يدنو عن مخطط الميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ التي سبق وأن اعتمدته الجمعية

العامة في عام ١٩٩٤. وأعرب عن ترحيبه بجهود الأمانة العامة في عملية صياغة الميزانية تحقيقا لأقصى قدر من فعالية التكاليف من خلال ترشيد الأنشطة وسائر تدابير الكفاءة. ثم أوضح أن تخفيض مستوى الموارد بالميزانية بات ممكنا بفضل جلسات الاستماع المكثفة التي عقدت لأول مرة بمشاركة كاملة من جانب جميع مديري البرامج ضمن إطار واسع من الادارات والوكالات.

١١٦ - وفيما أثنى على جهود الأمانة العامة، أعرب عن رأي وفده بضرورة السعي لتحقيق تخفيضات أخرى، وخاصة في التكاليف الادارية من أجل تقليص حجم بيروقراطية الأمم المتحدة المتضخمة والعديمة الكفاءة. وقال إن حكومات كثيرة، بما فيها حكومة اليابان عاكفة على بذل جهود حقيقية لترشيد ميزانياتها مع العمل في الوقت ذاته على سداد اشتراكاتها للأمم المتحدة برغم الأوضاع المالية الصعبة التي تواجهها. ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ من جانبها التدابير اللازمة مراعية ما ينتقص ذلك من قدرتها على الاضطلاع بالولايات الموكلة إليها.

١١٧ - وأردف قوله إن الدول الأعضاء، ينبغي لها، على أساس أطول أجلا، أن تجري استعراضا لكل برنامج بغير استثناء بغية إلغاء البرامج التي أصبحت عديمة النفع أو انتفت أهميتها، مع إعادة ترتيب الأولويات فيما بين البرامج المتبقية. وحث الأمانة العامة على مواصلة التماس الطرق الكفيلة لتحقيق الكفاءة في المرحلتين الثانية والثالثة معربا عن الأمل في أن ينجم عن فرقة العمل المعنية بالكفاءة، المنشأة مؤخرا، نتائج ملموسة في مرحلة قريبة. وقال إن تقديرات فرقة العمل المذكورة بشأن امكانيات التوفير الناجم عن كفاءة الأداء ينبغي أن تعبر عنها الميزانية في الإطار المناسب. ومن نافلة القول تبيان أن عملية مراجعة وترشيد البرامج ينبغي اجراؤها في تعاون وثيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة.

١١٨ - وخلص الى القول بأن الهدف الأقصى الذي تتوخاه الدول الأعضاء هو ضمان ميزانية واقعية وعملية من شأنها أن تؤدي بحق إلى تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالتوقعات التي ينتظرها منها المجتمع الدولي. ومن اللازم أن يبذل كل شيء من أجل تدعيم المنظمة مع الامتناع عما من شأنه تقويضها نظرا للدور المحوري الذي تضطلع به في عالم اليوم. وينبغي إيضاح أن تخفيض الميزانية ليس هدفا بحد ذاته بل هو وسيلة لتبسيط وتعزيز الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠